أثر القياس المختلط بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي على الحمل الزائد للمعلومات في ضوء قواعد حوكمة الشركات: دليل تطبيقي من سوق الأوراق المالية المصرية

د/ مي محمد علم الدين
Accounting Lecturer
School of Business, Canadian International College, Cairo, Egypt
Mai_a_eldin@cic-cairo.com

Abstract

This study aims to determine the impact of mixed measurement using the levels of the fair value hierarchy on the information overload in financial reports in the light of the application of corporate governance rules. Using the regression analysis method for a sample consists of 69 firms, which listed on the Egyptian stock market during 2014: 2018, with a total number of 345 observation. The study found a positive and significant relationship between the mixed measurement according to the hierarchical levels of fair value and information overload, which indicates that companies that follow the fair value model in evaluating assets and liabilities resort to the expansion of the use of voluntary disclosure practices. To bridge the information gap resulting from the application of complex accounting standards, thus leads to an increase in the size of financial reports, which exacerbates the problem of information overload, and this may consequently lead to a decrease in the ability to understand financial reporting. In addition to a positive relationship between the characteristics of the board of directors represented in the size and meetings of the board as one of the rules of corporate governance and the overload. The study also found a positive relationship between the size of the audit committee and the problem of information overload.

Keywords: Voluntary Disclosure; Fair Value; Information Overloading; Corporate Governance; Length of Financial Reports.

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أثر القياس المختلط باستخدام مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على الحمل الزائد للمعلومات بالتقارير المالية في ضوء تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار لعينة تتكون من 69 شركة من الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية لفترة تبدأ من 2014 وحتى 2018 بإجمالي عدد مشاهدات 345 مشاهدة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين القياس المختلط وفقاً للمستويات الهرمية للقيمة العادلة والحمل الزائد للمعلومات، مما يدل على أن الشركات التي تتبع نموذج القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات تلجأ إلى التوسع في استخدام ممارسات الإفصاح الاختياري، بهدف سد الفجوة المعلوماتية الناتجة عن تطبيق المعايير والقواعد المحاسبية المُعقدة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التقارير المالية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الحمل الزائد من المعلومات، وقد يؤدي ذلك بالتبعية إلى انخفاض القدرة على فهم التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في حجم واجتماعات المجلس كإحدى قواعد حوكمة الشركات والحمل الزائد من المعلومات، كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة ومشكلة الحمل الزائد للمعلومات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاختياري؛ القيمة العادلة؛ الحمل الزائد للمعلومات؛ حوكمة الشركات؛ طول التقارير المالية.

1/ مقدمة:

لقد زاد الاهتمام بالمحاسبة على أساس القيمة العادلة، وذلك نتيجة العمل المشترك بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) واتجاه جهودهم لإصدار المعايير والتفسيرات الخاصة بها لمحاولة الحد من الانتقادات الموجهة إلى القياس على أساس القيمة العادلة، حيث قد صدر معيار التقرير المالي الدولي 13 "القياس بالقيمة العادلة"، والذي يوضح كيفية القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، وقد كان أهم أهداف المعيار تخفيض درجة التعقيد وتحسين الاتساق بالمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى تحسين الشفافية (خليل، إبراهيم، 2014).

وتعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة في القياس المحاسبي مما قد أدي إلى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية للأغراض المعدة لها، بينما قد أثرت سلباً على مدي موثوقية البيانات المالية والعرض الصادق في حالة عدم توافر سوق نشط، مما يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً ويفقد المعلومات المحاسبية خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة (درويش، 2007). بالإضافة إلى ذلك قد أشارت دراسة (Ameen and Alm El-Din، 2020) إلى إن الشركات التي لديها التزامات كبيرة تقوم بإعادة تقييم التزاماتها بالقيمة العادلة بهدف الاستفادة من سعر السوق الحالي خلال فترات الأزمات المالية والأوبئة مثل COVID-19 مما قد يؤثر على موثوقية بياناتها المالية. ووفقاً لنظرية أصحاب المصالح فقد تقوم بعض الشركات بالإفصاح الإضافي عن المعلومات المرتبطة بالتقييم على أساس القيمة العادلة بجانب متطلبات الإفصاح الالزامي بهدف سد احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات (Sassen and Azizi, 2018)، مما قد يؤدي إلي زيادة المعلومات المُفصح عنها، حيث يعتبر الإفصاح والشفافية من الركائز الأساسية لقواعد حوكمة الشركات وله دور فعال ومؤثر في احكام وفرض الرقابة على الشركات (الشنطي، 2019)، حيث يشير مفهوم حوكمة الشركات إلي أنه بمثابة

الإطار الذي يمكن من خلاله مراقبة ومتابعة الشركات. كما تساعد قواعد حوكمة الشركات على توفير الحافز لدى مجلس الإدارة على تحقيق الأهداف التي تعتبر محل اهتمام إدارة الشركة ومساهميها (خالد، 2020)، كما تري منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن حوكمة الشركات عبارة عن توجيه الشركات من خلال مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تتضمن توضيح الحقوق والواجبات لكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة بالإضافة إلى تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله الرقابة على أداء الشركات ووضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها، علاوة على ذلك؛ تحقيق مستوي عال من الشفافية والإفصاح والحد من الفساد الإداري والمالي مما ينعكس علي أداء وقيمة الشركة (أحمد، 2020).

ومن الجانب الأخر يعتبر الإفصاح الاختياري مكملاً لمتطلبات الإفصاح الإلزامي وخياراً حراً أمام الإدارة لتوفير معلومات إضافية قد تبدو ملائمة لسد احتياجات كافة أصحاب المصالح، كما يساعد الإفصاح الاختياري على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. ونظراً لعدم تنظيم ممارسات الإفصاح الاختياري وللسلطة التقديرية التي تتمتع بها تلك القرارات فقد تعكس تلك الممارسات السلوك الانتهازي للمديرين، وبالتالي تؤدي إلى العديد من الأثار السلبية التي تلحق بمصالح الأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة (Ragland and Reck, 2016)، حيث قد يؤدي قيام الشركات بتكرار الإفصاح والإفصاح عن المعلومات غير الضرورية إلى زيادة حجم الإفصاح وتفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات Information Overload. وفي إطار الحمل الزائد للمعلومات فقد توصلت دراسة (Chapman *et al.*, 2019) إلى أن الحمل الزائد من المعلومات يؤدي إلى العديد من الأثار السلبية ومنها زيادة طول وتعقيد الإفصاحات، كما أن هناك تأثير للحمل الزائد من المعلومات على تشتت تنبؤات المحللين الماليين، انخفاض سيولة الأسهم، انخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة والفهم، وإدارة توقيت الإفصاح، بالإضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن الحمل الزائد للمعلومات ينتج من خلال قيام الشركات بزيادة ممارسات الإفصاح الاختياري.

2/ طبيعة المشكلة:

على الرغم من أهمية المحاسبة والقياس على أساس القيمة العادلة إلا أن التطبيق العملي له العديد من المعوقات والتي يعتبر من أهمها الأثار السلبية الناتجة عن الكيفية التي يتم بها الوصول إلى التقدير السليم للقيمة العادلة في ظل عدم وجود سوق نشط [1] بالإضافة إلى زيادة تعقيدات القوائم المالية الناتجة عن مرونة وتنوع أساليب القياس بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي المتاحة أمام الشركة (Glover *et al.*, 2014; Hoitash *et al.*, 2017)، حيث قد حددت معايير التقارير المالية الدولية تسلسل هرمي للقياس بالقيمة العادلة والذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة ضمن ثلاث مستويات وذلك لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة (الصياد، 2013)، وتتضمن مدخلات أساليب التقييم الخاصة بالمستوي الأول أسعار معلنة في السوق النشط لأصول أو التزامات مطابقة، والسعر المعلن في السوق النشط قد يوفر دليل أكثر موثوقية للقيمة العادلة، وبالتالي تساعد مدخلات المستوي الأول على انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات، بينما تتضمن مدخلات المستوي الثاني مدخلات بخلاف المدرجة ضمن المستوي الأول والأسعار المعلنة حيث تتضمن إما الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مماثلة في الأسواق النشطة أو الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مطابقة أو مماثلة في الأسواق غير النشطة أو المدخلات المرئية للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، وعلى سبيل المثال "معدلات الفائدة، التقلبات الضمنية فروق الائتمان"، وأخيراً تتضمن مدخلات المستوي الثالث مدخلات غير مرئية للأصل أو الالتزام، ويجب استخدام المدخلات غير المرئية في القياس بالقيمة العادلة في حالة

[1] قد فرق معيار المحاسبة الدولي (IAS 32) بين السوق النشط وغير النشط عند التقييم بالقيمة العادلة، حيث تعد القيمة العادلة أفضل طريقة لقياس الأدوات المالية في حالة وجود سوق نشط حيث يتم تقدير القيمة العادلة أما على أساس القيمة السوقية لأداة مالية مشابهة، أو تحليل التدفقات النقدية باستخدام أسعار خصم مساوية لمعدل الفائدة السائد في السوق أو باستخدام نماذج تسعير الخيارات ونماذج مصفوفة التسعير (الصايغ، 2011).

عدم توافر المدخلات المرئية، ولهذا يجب أن تعكس المدخلات غير المرئية كافة الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، ويجب على المنشأة تطوير المدخلات غير المرئية باستخدام أفضل المعلومات المتاحة، والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة (خليل، إبراهيم، 2014).

ونظراً لمحدودية متطلبات الإفصاح الإلزامي المرتبطة بالتقييم على أساس القيمة العادلة فقد يؤدي ذلك إلي خلق صعوبات ومعوقات لدي مستخدمي البيانات المالية في فهم تلك البيانات واتخاذ القرارات، وبالتالي قد زادت الحاجة إلى الإفصاحات الإضافية التي تهدف إلى تخفيض التعقيدات من خلال شرح وتفسير أساليب القياس المستخدمة لزيادة قابلية فهم القوائم والتقارير المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى نقص موضوعية وموثوقية البيانات التي يتم الاعتماد عليها واستخدام الافتراضات وارتفاع حالات عدم التأكد في القياس، وقد أشارت دراسة (Cannon, 2014) إلى أن مستويات التسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة لديها قدر أكبر للتعرض للافتراضات المُعقدة ولدرجة عالية من عدم اليقين، كما أن هناك صعوبة بالغة في التحقق من قياسات القيمة العادلة فيما عدا تقديرات المستوي الأول، وذلك لأنه يعتمد على مدخلات مرئية في حالة وجود سوق نشط، ولكن أيضاً هناك مرونة في القياس حيث اذا كان هناك سوق نشط وأصبح غير نشط فسوف يتم الانتقال من المستوي الأول إلى المستوي الثاني أو الثالث، كما أن إذا كانت المدخلات مرئية وأصبحت مدخلات غير مرئية فيتم الانتقال من المستوي الثاني إلى المستوي الثالث، لذلك يُفضل الإفصاح الاختياري عن أساليب تقييم القيمة العادلة بشكل منفصل لكل أصل أو التزام تم تقييمه بالقيمة العادلة.

وفي سياق العلاقة بين مستوي الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية ومشكلة الحمل الزائد للمعلومات فقد أشار (عيسى، 2017 ص. 868) إلى أن الحمل الزائد من المعلومات بمثابة حالة قد تحدث كنتيجة طبيعية لزيادة مستوي الإفصاحات الاختيارية بالتقارير المالية بشكل يؤدي إلى حدوث اضطراباً ملحوظاً في قدرة مستخدمي التقارير المالية في التعرف على المعلومات الملائمة، بالإضافة إلى التأثير على قدرتهم في

تشغيل هذا الكم من الإفصاح الاختياري للتوصل إلى القرار الصحيح وفي الوقت المناسب. وبالتالي ينتُج الحمل الزائد من المعلومات عن طريق توفير كمية كبيرة من المعلومات غير الضرورية للمستخدمين مع انخفاض القدرة على معالجة تلك المعلومات (Fang *et al*., 2018; Chung *et al*., 2019) مما يؤدي تضليل المستثمرين وتوجيه ردود أفعالهم وقراراتهم نحو ما تراه الشركة مناسباً (Cardinaels *et al*., 2017; Wang *et al*., 2018).

ويري مؤيدي نظرية الحمل الزائد للمعلومات Information Overload Theory كإحدى النظريات الداعمة والمفسرة لظاهرة الحمل الزائد للمعلومات أن لدي الأفراد قدرة محدودة على دمج وتقييم المعلومات عند عملية اتخاذ القرارات، حيث ترتبط هذه القدرة بكمية المعلومات المتاحة أمام الأفراد عند عملية اتخاذ القرارات فكلما زاد كم المعلومات كلما انخفضت قدرة الأفراد على دمج ومعالجة المعلومات المتاحة، وبالتالي التأثير على عملية اتخاذ القرارات (Ji *et al.*, 2014)، بينما يري مؤيدي نظرية التشويش الإداري Management Obfuscation Theory أن الحمل الزائد للمعلومات قد ينتج عن السلطة التقديرية المتاحة لدي المديرين والتي تمكنهم من اختيار أسلوب كتابة وعرض المعلومات وتحديد شكل ومحتويات التقارير المالية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة طول وحجم التقارير المالية مما يؤدي بالتبعية إلى تضليل مستخدمي تلك التقارير (Lim et al., 2018).

ويعتبر الحمل الزائد من المعلومات أحدى المشاكل البحثية التي تناولتها الجهات المهنية المختصة والدراسات الأكاديمية في الآونة الأخيرة، والتي تنتج عن توفير كم هائل من المعلومات بالتقارير المالية (عيسي، 2017)، وقد ترجع إلى تدخل مقصود من قِبل مديري الشركات لتشويش المعلومات وفقدان القارئ رؤية الوضع الحقيقي للشركة من خلال زيادة وتكرار ممارسات الإفصاح الاختياري، هذا وعلى الرغم من أهمية الإفصاح الاختياري ومساهمته في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات وتوفير معلومات مالية تفصيلية عن بعض بنود القوائم المالية ومعلومات غير مالية قد تكون

مفيدة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، إلا أن الإفراط في الإفصاحات الإضافية قد يمثل حملاً إضافياً على مستخدمي التقارير المالية (Zhou *et al*., 2017; Saha *et al.*, 2019)، وفي هذا السياق تؤكد دراسة (Kelly and Tan, 2017) على ضرورة زيادة الرقابة على ممارسات الإفصاح الاختياري بجانب الإلزامي وضرورة تنظيم تلك الممارسات بهدف تعزيز قيمة الشركة والمساعدة في اتخاذ القرارات وفهم محتوي الإفصاحات الاختيارية بطريقة أكثر موضوعية (Odriozola and Baraibar-Diez, 2017; Wang *et al*., 2018).

كما يمثل اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS أحد الأسباب الرئيسية في مشكلة الحمل الزائد من المعلومات، حيث قد آدي تبني IFRS إلى زيادة طول التقارير المالية، حيث قد زادت السياسات المحاسبية بنسبة 325%، وتحليلات الإدارة بنسبة 300% منذ عام 1972 وحتى 1994 وفي عام 2012 زادت بنسبة 1700% حيث قد بلغ عدد صفحات التقارير 72 صفحة مقارنةً ب 4 صفحات في عام 1972 وإذا استمرت الزيادة في هذا الاتجاه فسوف تستغرق التقارير المالية 500 صفحة في عام 2032 (Koholga and Jerry, 2018; Strampelli, 2018)، وقد توصلت دراسة (Monga and Chasan, 2015) إلى أن طول التقرير المالي قد بلغ 42000 كلمة في عام 2013، وبالتالي يحتاج إلى مزيد من الوقت والتكلفة. كما أشار أبو طالب (2014) إلى تنامي حجم الإفصاح في الآونة الأخيرة مما أدي إلى زيادة حجم التقارير المالية المنشورة في جمهورية مصر العربية.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة والتي تتمثل في تحديد أثر قياس الأصول والالتزامات وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي بالقيمة العادلة وأليات حوكمة الشركات على الحمل الزائد للمعلومات.

3/ الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة:

وفقاً لمشكلة الدراسة ولبناء فروض الدراسة على أساس مرجعي وأكاديمي فسوف يتناول هذا الجزء تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة أثر المحاسبة باستخدام المستويات الهرمية للقيمة العادلة وعلاقتها بمشكلة الحمل الزائد من المعلومات في ضوء تطبيق قواعد حوكمة الشركات كما يلي:

1/3 تحليل الإطار المفاهيمي للقياس المختلط بالقيمة العادلة وعلاقته بالحمل الزائد للمعلومات:

يُعد القياس بالقيمة العادلة أفضل من القياس على أساس التكلفة التاريخية من حيث الملائمة والدقة في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، حيث فرض عصر العولمة وثورة الاتصالات واقعاً جديداً لا يمكن تجاهله، وبالتالي كان لابد من التحقق من سلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في توفير معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية، حيث لا تستطيع توفير مؤشرات مالية دقيقة للتنبؤ بالأداء المالي للشركات في المستقبل، ونتيجة لذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالتوسع في مجالات تطبيق معايير القيمة العادلة في إعداد وعرض البيانات المالية، وتحديد أفضل المداخل لتقدير القيمة العادلة (الجرف، 2017).

وبناءً على ذلك فقد زاد الاهتمام الأكاديمي بدراسة الأثار الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة حيث قد أيدت بعض الدراسات وجود أثار إيجابية ناتجة عن اتباع نموذج القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات، حيث قد توصلت دراسة (Willis,1998) إلى أن نموذج القيمة العادلة يعتبر أفضل من نموذج التكلفة التاريخية، وذلك لأن نموذج التكلفة التاريخية يستلزم تطبيق قواعد معقدة لكي تعكس أثر إدارة المخاطر بخلاف نموذج القيمة العادلة، كما توصلت دراسة (Basu, 2003) إلى وجود علاقة إيجابية بين اتباع نموذج القيمة العادلة وعوائد الأسهم، علاوة على ذلك فقد توصلت دراسة

(Lantto, 2007) إلى أن القياس باتباع نموذج القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة ملائمة واعتمادية المعلومات المحاسبية. ومن الجانب الأخر قد أيدت بعض الدراسات وجود أثار سلبية ناتجة عن اتباع نموذج القيمة العادلة بدلاً من نموذج التكلفة التاريخية، حيث قد توصلت دراسة (أبو الخير، 2009) إلى زيادة مقدار تذبذب الأرباح في الشركات التي تقوم بتقييم الأصول والالتزامات وفقاً للمستويات الهرمية للقيمة العادلة عن الشركات التي تتبع نموذج التكلفة التاريخية، وتختلف معها في الرأي دراسة (Zhang, 2009) والتي قد توصلت إلى أن ليس هناك اختلاف كبير في تذبذب الأرباح بالنسبة للشركات التي تتبع نموذج القيمة العادلة عن الشركات التي تتبع نموذج التكلفة التاريخية، علاوة على ذلك فقد أشارت دراسة (الجرف، 2017) إلى أن اتباع أساس القيمة العادلة في إعداد وعرض القوائم المالية قد يؤدي إلي فتح المجال أمام الإدارة للتلاعب بما يخدم مصالحها.

كما أشارت دراسة (Gwilliam and Jackson, 2008) إلى أن القياس المختلط بالقيمة العادلة واستخدام التقديرات يؤدي إلى قيام المديرين بالتقرير والإفصاح عن الأعمال والأنشطة الأكثر إيجابية وقد يكون الهدف من ذلك تضليل المستثمرين، كما أشارت دراسة (الطويل، 2008) إلى أن القياس بالقيمة العادلة يؤدي إلى زيادة كمية الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم وطول التقارير المالية، ويُقصد بطول التقارير المالية زيادة عدد صفحات التقارير الناتج عن زيادة عدد الأحرف وعدد الكلمات بالجمل التي يحتويها التقرير، وقد تحتوي التقارير المالية المُطولة على كمية هائلة من المعلومات غير المفيدة والمرتبطة بالمستقبل مما يقلل من قدرة المستثمرين على دمج وتقييم المعلومات (Franco *et al*., 2015; Loughran and Mcdonald, 2016; Guay *et al*., 2016; Ertugrul *et al*., 2017; Lahtinen and Shipe, 2017)، وقد أوصت العديد من الدراسات على ضرورة الحد من طول صفحات التقارير المالية بالإضافة إلى إعادة تشكيل سياسات الإفصاح، وذلك من خلال تقديم إفصاحات وتقارير مالية موجزة وأكثر وضوحاً لما لها

من فوائد عديدة على المستثمرين والشركة (Lim *et al*., 2018; Boubaker *et al*., 2019)، وبالتالي قد يؤدي زيادة حجم الإفصاح بالتقارير المالية إلى تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات. ومن هنا يمكن صياغة الفرض الأول للدراسة في العبارة التالية:

H1: يوجد تأثير معنوي للقياس المختلط بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي على الحمل الزائد للمعلومات.

2/3 أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الحمل الزائد للمعلومات:

في إطار الأثار السلبية الناتجة عن زيادة مستوي وكمية الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية فقد توصلت دراسة (Chapman et al. 2019) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الإفصاح والحمل الزائد للمعلومات. حيث تؤدي الوثائق والمستندات الطويلة التي تحتوي على جمل وعبارات تفسيرية مُطولة والتي تتسم بالإفراط في حجم الإفصاح إلى عدم وضوح المحتويات والمعلومات وفقدان جوهرها وقيمتها، وبالتالي عندما يتم تقليل عدد الكلمات في الجمل مع مراعاة عدم الإخلال بالمضمون فسوف يتم النظر إليها على أنها أكثر موثوقية وشفافية (Fabrizio and Kim 2016; Bonsall IV *et al*., 2017; Han *et al*., 2018). ويحتاج فهم التقارير المالية المُطولة والتي تحتوي على كمية هائلة من المعلومات إلى درجة عالية من الخبرة المالية، حيث تؤدي الزيادة المفرطة في كمية المعلومات غير الضرورية التي يتم الإفصاح عنها إلى تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات، (Grigg and Griffin, 2014; Filzen and Peterson, 2015; Hsieh *et al*., 2016; Belo *et al*., 2016; Filzen and Schulte, 2017)، والجدير بالذكر أن أحد أهم أسباب الحمل الزائد للمعلومات هو قيام المديرين بكتابة تقارير سنوية مفرطة الطول عمداً، وذلك باستخدام كلمات كبيرة وغير ضرورية بهدف إخفاء انخفاض الأرباح المستقبلية (Loughran and Mcdonald, 2014; Ajina *et al*., 2016; Ertugrul *et al*., 2017)

وعلى المستوي النظري توفر نظرية الوكالة إطاراً لربط قواعد حوكمة الشركات بكمية الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، حيث تعتبر أليات حوكمة الشركات الداخلية مكملاً لنظام الرقابة الداخلية، وبالتالي يتم الإفصاح عن مستويات أعلى من المعلومات لتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات من خلال عدم الاحتفاظ بالمعلومات في ظل وجود بيئة رقابية فعالة (عفيفي، 2008)، وبالتالي يعتبر تطبيق قواعد حوكمة الشركات إحدى محددات الحمل الزائد للمعلومات بالتقارير المالية، حيث يحتاج تطبيق قواعد حوكمة الشركات إلى مستوي جيد للإفصاح، كما يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم الركائز التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات (خالد، 2020) علاوة على ذلك تعمل حوكمة الشركات علي وضع آلية لتحسين عملية المسائلة للإدارة، كما أن نظام حوكمة الشركات الجيد يمكن أن يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، وبناءً على ذلك يوجد تأثير إيجابي لقواعد الحوكمة علي الإفصاح الاختياري من حيث طبيعة وحجم المعلومات المفصح عنها ومدى ملائمتها لاحتياجات متخذي القرارات (أحمد، 2020)، وفي سياق قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مركز المديرين المصريين فقد أشار دليل قواعد حوكمة الشركات إلى ضرورة أن يُشكل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الاضطلاع بوظائفه وواجباته وبما في ذلك تشكيل لجانه. كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين على أن يكون بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس وللشركة. وطبقا لأفضل الممارسات الدولية يتم مراعاة مزيج أعضاء المجلس دون التحيز لجنس أو عقيدة. علاوة على ذلك فيجب أن ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، مع إمكانية استعانة المجلس بمن يراه من داخل أو خارج الشركة لمناقشة بعض الموضوعات الخاصة بعمل الشركة. كما يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة وتقرير مجلس الإدارة عن عدد الاجتماعات وعن أسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن حضور اجتماعات المجلس أو اجتماعات اللجان المنبثقة عنه (دليل قواعد حوكمة الشركات، 2016). هذا وقد قامت العديد من الدراسات بتحليل

العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة كاحدي أليات حوكمة الشركات وكمية الإفصاح الاختياري التي تعتبر احدى مسببات طول التقارير المالية والتي تعمل على تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات. حيث قد توصلت دراسة (Al-Janadi, Rahman *et al.*, 2013) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوي الإفصاح الاختياري، وتتفق معها في الرأي دراسة (Munther, 2019) وبناءً على ما سبق تتوقع الدراسة الحالية وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مشكلة الحمل الزائد للمعلومات لما لهما من تأثير على مستوي وكمية الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، والذي قد يؤدي بالتبعية إلى زيادة طول التقارير المالية وتفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات، وبالتالي يمكن صياغة الفروض التالية:

H2: يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الحمل الزائد للمعلومات.

H3: يوجد تأثير معنوي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الحمل الزائد للمعلومات.

وبالنسبة لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة كإحدى أليات حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة والتي تعتبر بمثابة أداة رقابية، فقد أكدت قواعد حوكمة الشركات على ضرورة التأكد من درجة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من قِبل لجنة الترشيحات (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016). وفي اطار العلاقة بين مستوي الإفصاح الاختياري واستقلال أعضاء مجلس الإدارة فقد توصلت دراسة (Chen and Jaggi, 2000) إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوي الإفصاح والشفافية داخل الشركة وتتفق معها في الرأي دراسة (Nasir and Abdullah, 2004)، والتي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة وحجم الإفصاح بالتقارير المالية، كما توصلت دراسة (Al-Moataz and Hussainey 2013) إلى أن استقلال أعضاء مجلس الإدارة يعتبر احدي محددات الحوكمة التي لها تأثير إيجابي مباشر على حجم الإفصاح بالتطبيق على سوق

الأوراق المالية السعودية، وتختلف معها في الرأي دراسة (Alfraih and Almutawa 2017) والتي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوي الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، ونظراً لتباين نتائج الدراسات السابقة في نوع العلاقة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوي الإفصاح الاختياري باعتباره احدي محددات مشكلة الحمل الزائد للمعلومات والذي يؤدي إلى زيادة طول التقارير المالية، وبالتالي مازالت دراسة هذه العلاقة محل جدل وبناءً على ذلك يمكن صياغة الفرض التالي:

H4: يوجد تأثير معنوي لدرجة استقلال أعضاء مجلس الإدارة على الحمل الزائد للمعلومات.

هذا وقد أشار المحور الثالث من الإصدار الثالث لدليل قواعد حوكمة الشركات الصادر في عام 2016 على أنه يجب على مجلس إدارة الشركة تكوين لجنة مراجعة تتمتع بالاستقلالية في أداء عملها، وعلى أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذين أو من خارج الشركة وعلى أن يكون من بينهم عضواً واحداً لديه معرفة بالأمور المالية والمحاسبية (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016)، وفي سياق تشكيل لجان المراجعة كإحدى متطلبات قواعد حوكمة الشركات فقد توصلت دراسة (Barako *et al.*, 2006) إلى وجود علاقة إيجابية بين تكوين لجان المراجعة ومستوي الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية حيث تعتبر لجنة المراجعة بمثابة آلية لتحسين جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للأطراف الخارجية، وتتفق معها في الرأي دراسة (Alfraih and Almutawa 2017) والتي هدفت إلى تحليل وتقييم مستوي الإفصاح الاختياري في ظل تطبيق ثمان أليات لحوكمة الشركات بالتطبيق على سوق الأوراق المالية الكويتي خلال الفترة من 2005 وحتى 2008 وقد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين وجود لجنة مراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة كإحدى أليات حوكمة الشركات وحجم الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، ويعتبر إصدار دليل قواعد حوكمة الشركات عام 2005 محركاً

أساسياً للعلاقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومستوي الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية (عفيفي، 2008)، ونظراً لوجود علاقة إيجابية بين حجم الإفصاح ومشكلة الحمل الزائد للمعلومات فقد يؤدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات إلي زيادة مستوي الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية (Munther, 2019)، وبالتبعية زيادة طول التقارير المالية وتفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات، وبما أن لجنة المراجعة تعتبر احدي الركائز الأساسية لقواعد حوكمة الشركات قيمكن للدراسة الحالية صياغة الفروض التالية:

H5: يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على الحمل الزائد للمعلومات.

H6: يوجد تأثير معنوي لاجتماعات لجنة المراجعة على الحمل الزائد للمعلومات.

4/ هدف الدراسة:

إن الهدف من الدراسة الحالية هو تحديد تأثير تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة على الحمل الزائد للمعلومات في ضوء تطبيق قواعد حوكمة الشركات.

5/ حدود الدراسة:

1- تركز الدراسة الحالية على قياس العلاقة بين تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة والحمل الزائد للمعلومات، دون التطرق إلى اختبار تأثير مستوي الإفصاح الاختياري كمتغير وسيط على تلك العلاقة.

2- تركز الدراسة الحالية على اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة كإحدى أليات حوكمة الشركات ومشكلة الحمل الزائد من المعلومات، دون التطرق لأليات حوكمة الشركات الأخرى.

6/ توصيف عينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات:

لأغراض الدراسة الحالية ولاستيفاء كافة المقاييس المرتبطة بمتغيرات الدراسة، فتتمثل عينة الدراسة في مجموعة من التقارير التي تحتوي على معلومات مالية وغير مالية والمتمثلة في "القوائم المالية المستقلة، تقارير مجلس الإدارة، التقارير السنوية

المُجمعة للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية والتي يتم إصدارها بشكل اختياري من قِبل بعض الشركات"، وبالتالي تتمثل عينة الدراسة في الشركات المدرجة ضمن مؤشر EGX 100 عن الفترات المالية من 2014 وحتى 2018، ويرجع السبب في اختيار مؤشر EGX 100 إلى أنه الأوسع من حيث عدد الشركات وأنه يتضمن الشركات الأكثر تداولاً في بورصة الأوراق المالية المصرية، وأن كافة الشركات المُدرجة ضمن المؤشر تقوم بممارسات الإفصاح الاختياري، وتبدء الدراسة من عام 2014 لتجنب الأثار الناتجة عن ثورة يناير وما يتبعها من تأثير على البيانات المالية لبعض الشركات.

1/6 نموذج الدراسة:

قد اعتمدت الدراسة عند تحليل البيانات على نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS)، لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وعلى هذا يمكن اختبار فروض الدراسة من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$INFORM\text{-}OVER\text{-}LOAD_{it} = \beta_0 + \beta_1\, FAIR\text{-}VALUE_{it} + \beta_2\, FIRM\text{-}SIZE_{it} + \beta_3\, LEVRG_{it} + \beta_4\, PROFT_{it} + \beta_5\, BRD\text{-}SIZE_{it} + \beta_6\, BRD\text{-}MEET_{it} + \beta_7\, BRD\text{-}INDEP_{it} + \beta_8\, AUDT\text{-}SIZE_{it} + \beta_9\, AUDT\text{-}MEET_{it} + Industry\ Effect + \varepsilon$$

حيث:

$INFORM\text{-}OVER\text{-}LOAD_{it}$ **:** المتغير التابع في نموذج الدراسة ويمثل الحمل الزائد للمعلومات، وتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات الإيضاحات المتممة بالتقارير المالية وذلك اتباعاً لكلٍ من (Koholga and Jerry, 2016; Wu and Pupovac, 2019).

$FAIR\text{-}VALUE_{it}$: متغير مستقل في نموذج الدراسة ويمثل القياس المختلط بالقيمة العادلة، ويمكن قياسه من خلال متغير وهمي حيث تأخذ الشركة القيمة (1) إذا تعرضت لتقييم الأصول والالتزامات بإحدى مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

وصفر خلاف ذلك (Hoitash *et al.*, 2017; Brown *et al.*, 2018; Chychyla, 2019).

$_{it}$BRD-SIZE: متغير مستقل، ويمثل حجم مجلس الإدارة ويمكن قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة (Eng and Mak, 2003; Enache and Hussainey 2020).

$_{it}$BRD-MEET: متغير مستقل، ويمثل اجتماعات مجلس الإدارة ويمكن قياسه من خلال عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام (Enache and Hussainey 2020).

$_{It}$BRD-INDEP: متغير مستقل، ويمثل نسبة استقلالية مجلس الإدارة ويمكن قياسه من خلال نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى اجمالي عدد الأعضاء (Yusoff *et al.*, 2016; Saha and Kabra, 2020).

$_{it}$AUDT-SIZE: متغير مستقل، ويمثل حجم لجنة المراجعة ويمكن قياسه من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة (Maskati and Hamdan 2017).

$_{it}$AUDT-MEET: متغير مستقل، ويمثل اجتماعات لجنة المراجعة ويمكن قياسه من خلال عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام (Maskati and Hamdan 2017).

ولكي تكون نتائج الدراسة أكثر دقة فكان لابد أن يتم تضمين بعض المتغيرات الضابطة للسيطرة على تأثيرها المحتمل على الحمل الزائد للمعلومات، والتي تعتبر أكثر المتغيرات شيوعاً في الأدبيات المحاسبية وتتمثل في حجم الشركة FIRM-SIZEمن خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام، الرافعة المالية LEVRG ويتم قياس نسبة الرافعة المالية من خلال إجمالي التزامات الشركة مقسوماً على إجمالي أصول الشركة في نهاية العام، الربحية PROFT ويتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول في نهاية العام، وذلك لوجود تأثير لتلك المتغيرات على مستوي الإفصاح الاختياري (Chychyla *et al.*, 2019; Chen and Tseng, 2020; Chen and Tseng, 2020)، حيث يعتبر ارتفاع مستوي الإفصاح

الاختياري بالتقارير المالية مؤشراً لتفاقم ووجود مشكلة الحمل الزائد للمعلومات (Chapman et al. 2019).

2/6 التحليل الإحصائي:

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة فسوف يتناول هذا الجزء الخطوات التالية لاختبار فروض الدراسة:

1/2/6 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تستخدم الإحصاءات الوصفية لوصف الملامح الرئيسية لبيانات الدراسة، والتي تفيد في استكشاف اتجاهات المتغيرات، وبالتالي قد تم إجراء الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة بهدف تصوير ملخص عام عن تلك المتغيرات وقد تم تحديد الحد الأدنى، الحد الأعلى، المتوسط العام، والانحراف المعياري لمتغيرات النموذج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) نتائج التحليل الوصفي

المتغيرات	المتوسط	اعلى قيمة	أقل قيمة	٢٥%	٧٥%	الانحراف المعياري
الحمل الزائد من المعلومات	٤١,٥٤	٦٢	٢٣	٣٥	٤٩	٨,٥١٤
تقييم الأصول والالتزامات باستخدام القيمة العادلة	٠,٩٤٥	١	٠	١	١	٠,٢٢٨
حجم مجلس الإدارة	٩,٣٠	١٤	٤	٨	١١	٢,٤٣٩
اجتماعات مجلس الإدارة	١٢,٩٩	١٧	١	١٢	١٤	٢,٣٥٦
استقلالية مجلس الإدارة	١,٩٥	٩	٠	١	٣	١,٣٦٣
حجم لجنة المراجعة	٣,٦٢	٠	٦	٣	٤	٠,٨٦٨
اجتماعات لجنة المراجعة	٣,١٧	١	٥	٣	٤	٠,٨٠٦
حجم الشركة	٢,٥٩٤	٥٥,٠٢٩	١٠,٢٩	٣٣٣	٣,٠٠٦	٤٨,١٨٥
الرافعة المالية	٠,٠٣٥١	٢,٤٩	٠,٠٠٣	٠,١٥	٠,٥٢	٠,٢٦١١٨
الربحية	٠,١١٠	١,٢٥	٠	٠,٠٢	٠,١١	٠,١٤٨٦
عدد المشاهدات: ٣٤٥ مشاهدة، وحجم الشركة بالمليون جنية						

وفقاً لنتائج التحليل الوصفي المستخلصة من الجدول السابق فقد بلغ متوسط الحمل الزائد من المعلومات (41.45) وقد بلغت أقل قيمة (23) وأعلي قيمة (62)، مما يدل على أن أغلب الشركات عينة الدراسة تتسم بزيادة عدد صفحات التقارير المالية، وقد بلغ متوسط تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة (0.945) وهي أقرب إلى الواحد الصحيح مما يدل على أن أغلب الشركات عينة الدراسة تتسم بالتنوع والقياس المختلط عند تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة حيث تم قياس هذا المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطبيق المستويات الهرمية للقيمة العادلة وصفر خلاف ذلك.

كم بلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة (9.30) وأعلى قيمة (14) وأقل قيمة (4)، وبالنسبة لمتوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة فقد بلغ (12.99) وأعلى قيمة (17) وأقل قيمة (4)، مما يدل على أن الشركات عينة الدراسة تتسم بنسبة اجتماعات مجلس إدارة تتراوح بين 4: 17 مرة خلال العام.

2/2/6 اختبار العلاقة الارتباطية بين متغيرات النموذج الأول للدراسة:

ولاختبار العلاقة الارتباطية بين متغيرات النموذج الأول للدراسة فقد تم استخدام (Pearson Correlation Matrix) لجميع مشاهدات الدراسة البالغ عددها 345 مشاهدة خلال الفترة من 2014 وحتى 2018، وذلك لتحديد معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، والجدير بالذكر أن قيمة معامل الارتباط تنحصر بين −1، +1 وكلما اقترب من الواحد الصحيح يدل ذلك على قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات وكلما ابتعدت عن الواحد الصحيح يدل ذلك على ضعف العلاقة، وإذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بينما إذا كانت الإشارة سالبة دل ذلك على وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، كما يساعد تحليل الارتباط في التحقق من مدي وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة ويمكن توضيح نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج تحليل ارتباط بيرسون

	[1]	[2]	[3]	[4]	[5]	[6]	[7]	[8]	[9]	[10]
INFRM-OVER-LOAD [1]	1	0.036	.154**	.225**	0.103	.143**	0.105	.157**	0.035	-0.098
FAIR-VALUE [2]	0.036**	1	.138*	-0.011	0.011	-0.064	0.019	-0.061	-0.091	0.005
FIRM-SIZE [3]	.154**	.138*	1	.153**	-0.067	0.039	0.098	-0.087	-0.055	-.130*
LEVRG [4]	.225**	-0.011	.153**	1	.270**	0.091	.109*	-0.018	-.126*	0.011
PROFT [5]	0.103	0.011	-0.067	.270**	1	-0.089	-0.031	0.000	-0.075	0.016
BRD-SIZE [6]	.143**	-0.064	0.039	0.091	-0.089	1	.201**	0.003	0.034	-0.082
BRD-INDEP [7]	0.105	0.019	0.098	.109*	-0.031	.201**	1	0.049	-.113*	-.135*
BRD-MEET [8]	.157**	-0.061	-0.087	-0.018	0.000	0.003	0.049	1	.116*	-0.089
AUDT-SIZE [9]	0.035	-0.091	-0.055	-.126*	-0.075	0.034	-.113*	.116*	1	0.012
AUDT-MEET [10]	-0.098	0.005	-.130*	0.011	0.016	-0.082	-.135*	-0.089	0.012	1
N	345									

حيث: * دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥، ** دالة عند مستوي معنوية ٠,٠١.

بعد اختبار العلاقة الارتباطية بين متغيرات نموذج الدراسة يمكن للباحثة استخلاص النتائج التالية:

توجد علاقة ارتباط طردية بين الحمل الزائد للمعلومات INFORM-OVER-LOAD والقياس المختلط باستخدام القيمة العادلة FAIR-VALUE، حيث قد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.036) وهذه العلاقة دالة عند مستوي معنوية أقل من 0.01، ويدل ذلك على أن الشركات التي تقوم باستخدام مستويات التسلسل الهرمي بالقيمة العادلة تتسم بزيادة عدد صفحات التقارير المالية، وتتفق هذه النتيجة مع ما تتوقعه الدراسة الحالية. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين الحمل الزائد من المعلومات وكلٍ من "حجم الشركة FIRM-SIZE، الرافعة المالية LEVRG، مما

يدل على أن الشركات كبيرة الحجم، مرتفعة المديونية تُصدر تقارير مالية مُطولة أي تتسم بزيادة عدد صفحات التقارير المالية، كما توجد علاقة ارتباط طردية بين تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة وحجم الشركة FIRM-SIZE، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0138) وهذه العلاقة دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.05)، مما يعني أن الشركات كبيرة الحجم تقوم باستخدام مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات، كما توجد علاقة ارتباط طردية بين حجم مجلس الإدارة BRD-SIZE والحمل الزائد للمعلومات حيث قد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.143) وهذه العلاقة دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.01)، مما يدل على أن الشركات التي يزداد بها عدد أعضاء مجلس الإدارة تتسم بزيادة عدد صفحات التقارير المالية وتعاني من مشكلة الحمل الزائد للمعلومات وقد يكون ذلك ناتج عن زيادة ممارسات الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية وتوفير كم هائل للمعلومات لتلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات الإضافية وذلك وفقاً لنظرية أصحاب المصالح (Lozano *et al.*, 2015; Sassen and Azizi, 2018)، ومن الجانب الأخر قد تكون ناتجة عن التدخل الإداري المتعمد والمقصود من قِبل المديرين بهدف تضليل المستخدمين وذلك وفقاً لنظرية التشويش الإداري (Lim *et al.*, 2018)، وتتفق هذه النتيجة مع ما تتوقعه الدراسة الحالية.

وأيضاً توجد علاقة ارتباط طردية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة BRD-MEET والحمل الزائد للمعلومات حيث قد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.157) وهذه العلاقة دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.01)، كما تتبين عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة وعدد أعضاء لجنة المراجعة والحمل الزائد للمعلومات، وقد بلغت أعلى قيمة معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة نسبة 27% بين الربحية PROFT والرافعة المالية LEVRG وبالتالي لا تتعدي 80% مما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Mokhtar and Mellett (2013).

3/2/6 نتائج تحليل الانحدار :

جدول رقم (3) يوضح جودة توفيق نموذج الانحدار

نموذج الانحدار	F-Test		R^2	Adjusted R^2
	القيمة	مستوي المعنوية		
الحمل الزائد من المعلومات	٥,٤٨٥	.000[b]	٠,٤٥٠	٠,٢٠٢

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 والذي يمثل نسبة التغير في المتغير التابع والتي تفسرها المتغيرات المستقلة قد بلغ (0.202) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 20% من التغير في المتغير التابع "الحمل الزائد من المعلومات" وذلك عند مستوي معنوية أقل من 0.01 مما يدل على جودة توفيق نموذج الانحدار، وفيما يلي تقديرات معلمات النموذج بهدف قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

جدول رقم (4) يوضح تقدير معلمات النموذج

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة B	T-Statistics	P-value	VIF	Tolerance
القياس المختلط بالقيمة العادلة	٠,١١٥	٢,٠٧٨	٠,٠٣٩	١,٠٧١	٠,٩٣٣
حجم مجلس الإدارة	٠,١٤٨	٢,٥٦٤	٠,٠١١	١,١٧٦	٠,٨٥٠
اجتماعات مجلس الإدارة	٠,١٧٩	٣,٢٦٧	٠,٠٠١	١,٠٥٣	٠,٩٥٠
استقلالية مجلس الإدارة	٠,٠٤١	٠,٧٣٦	٠,٤٦٢	١,٠٩٨	٠,٩١١
حجم لجنة المراجعة	٠,١٠٨	١,٩٠٥	٠,٠٥٨	١,١٢٥	٠,٨٨٩
اجتماعات لجنة المراجعة	-٠,٠٨٣	-١,٥٠٧	٠,١٣٣	١,٠٦٠	٠,٩٤٣
حجم الشركة	٠,١٧٣	٣,٠٠٠	٠,٠٠٣	١,١٧١	٠,٥٨٤
الرافعة المالية	٠,١٨١	٣,٠٩٤	٠,٠٠٢	١,٢٠٢	٠,٨٣٢
الربحية	٠,٠٧٧	١,٣٦٧	٠,١٧٣	١,٣٦٧	٠,٨٨٩
المتغير التابع: الحمل الزائد من المعلومات.					

يتبين من الجدول السابق أن جميع قيم Variance Inflation Factor (VIF) أقل من 3 مما يعني أن نموذج الانحدار لا يعاني من وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وتؤكد هذه النتيجة نتائج ارتباط بيرسون، كما تبين ما يلي:

1- يؤثر القياس المختلط وفقاً للمستويات الهرمية للقيمة العادلة تأثيراً إيجابياً على الحمل الزائد من المعلومات بمقدار (0.115) وذلك عند مستوي معنوية أقل من 0.05، مما يدل على أن كلما كان هناك تنوع في استخدام مستويات القيمة العادلة كلما أدى ذلك إلى قيام الشركات بإصدار تقارير مالية مطولة وبالتالي تتولد مشكلة الحمل الزائد من المعلومات، وبالتالي تم تأييد الفرض الأول للدراسة الحالية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Guay *et al.*, 2016) والتي قد أشارت إلي وجود علاقة إيجابية بين استخدام القيمة العادلة وزيادة مستوي الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، مما يدل على أن الشركات التي تستخدم القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات وتتعرض للقياس المختلط والمتنوع بين الثلاث مستويات تلجأ إلى التوسع في الإفصاح الاختياري بهدف سد الفجوة المعلوماتية الناتجة عن محدودية الإفصاحات الإلزامية مما يؤدي إلى زيادة عدد صفحات التقارير المالية وتفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات.

2- يؤثر حجم مجلس الإدارة تأثيراً إيجابياً على الحمل الزائد من المعلومات بمقدار (0.148) وذلك عند مستوي معنوية أقل من 0.05، مما يدل على أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى قيام الشركات بإصدار تقارير مالية مطولة وتفاقم مشكلة الحمل الزائد من المعلومات، وقد يرجع السبب في ذلك إلى زيادة مستويات الإفصاح بالتقارير المالية والذي يعمل بدوره على زيادة عدد صفحات التقارير المالية، وبالتالي تم تأييد الفرض الثاني للدراسة الحالية.

3- يؤثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة تأثيراً إيجابياً على الحمل الزائد من المعلومات بمقدار (0.179) وذلك عند مستوي معنوية أقل من 0.01، مما يدل على أنه كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى قيام الشركات بإصدار تقارير مالية مطولة وتفاقم مشكلة الحمل الزائد من المعلومات، وبالتالي تم تأييد الفرض الثالث للدراسة الحالية.

4- لا يوجد تأثير لاستقلال مجلس الإدارة على الحمل الزائد من المعلومات، وبالتالي تم رفض الفرض الرابع للدراسة الحالية.

5- يؤثر حجم لجنة المراجعة تأثيراً إيجابياً على الحمل الزائد من المعلومات بمقدار (0.108) وذلك عند مستوي معنوية أقل من 0.1، مما يدل على أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما أدى ذلك إلى قيام الشركات بإصدار تقارير مالية مطولة وتفاقم مشكلة الحمل الزائد من المعلومات، وبالتالي تم تأييد الفرض الخامس للدراسة الحالية.

6- لا يوجد تأثير معنوي لاجتماعات لجنة المراجعة على الحمل الزائد من المعلومات، وبالتالي تم رفض الفرض السادس للدراسة الحالية، وبالرغم من أن التأثير غير معنوي إلا أنه تأثير عكسي مما يدل على أن وجود رقابة من خلال لجنة المراجعة على افصاحات الشركة قد يؤدي إلى الحد من مشكلة الحمل الزائد للمعلومات.

7/ مناقشة نتائج الدراسة:

تُعد الدراسة الحالية بمثابة إضافة إلى أدبيات الفكر المحاسبي فيما يتعلق بتأثير القياس المختلط وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي على الحمل الزائد للمعلومات بالإضافة إلى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الحمل الزائد للمعلومات في البيئة المصرية، وقد توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1/7 وجود علاقة طردية بين تقييم ومعالجة الأصول والالتزامات باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة والحمل الزائد للمعلومات بالتقارير المالية، مما يدل على أن

الشركات التي تستخدم القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات تتسم بالتوسع في ممارسات الإفصاح الاختياري وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Guay *et al.*, 2016).

2/7 توجد علاقة طردية بين خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة على الحمل الزائد للمعلومات، بالإضافة إلى وجود تأثير طردي لحجم لجنة المراجعة على الحمل الزائد للمعلومات، وذلك نتيجة التوسع في استخدام ممارسات الإفصاح الاختياري وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلٍ من (Filzen and Peterson, 2015; Lang and Stice – Lawrence, 2015; Chang *et al*., 2017).

3/7 توصلت العديد من الدراسات إلى أن هناك زيادة في حجم التقارير المالية في الأونة الأخيرة بسبب الإفراط في الإفصاحات، مما قد أدي إلى تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات (Herdan *et al.*, 2015; Boubakri and Mishra, 2017; San Ong *et al.*, 2020)، وقد ناقشت الدراسة الحالية بعض محددات الحمل الزائد للمعلومات والتي تتمثل في استخدام القيمة العادلة بالإضافة إلى تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وقد توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لتلك المحددات على تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات.

8/ الخلاصة:

1/8 بحثت الدراسة الحالية فيما إذا كان لتطبيق القيمة العادلة تأثير على الحمل الزائد للمعلومات، وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من 69 شركة من الشركات المساهمة المصرية المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية لمدة 5 سنوات تبدأ من عام 2014 وتنتهي في عام 2018، وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد تبين وجود علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة والحمل الزائد للمعلومات.

2/8 اتساقاً مع ما توقعته الدراسة الحالية فإن الشركات التي تتسم بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة تقوم بإصدار

تقارير مالية مطولة وبالتالي تتسم بزيادة عدد الصفحات مما يدل على التوسع في استخدام ممارسات الإفصاح الاختياري غير الضروري والذي يؤدي إلي تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات.

9/ مقترحات لأبحاث مستقبلية:

1- قياس تأثير الحمل الزائد للمعلومات على قابلية التقارير المالية للقراءة: من منظور إدارة الانطباعات.
2- محددات الحمل الزائد للمعلومات بالتقارير المالية: دليل تطبيقي من سوق الأوراق المالية المصرية.
3- تأثير مستوي الإفصاح الاختياري على الحمل الزائد للمعلومات: من منظور نظرية التشويش الإداري.
4- قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات على جودة خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.
5- التأثير المشترك لنبرة الإفصاح والحمل الزائد للمعلومات على قابلية التقارير المالية للقراءة.
6- تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات وانعكاس ذلك على قرارات المستمرين.
7- تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على تفاقم مشكلة الحمل الزائد للمعلومات وانعكاس ذلك على قيمة الشركة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الرسائل العلمية:

الطويل، سحر، (2008)، "المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم المعلومات المحاسبية –دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة–جامعة قناة السويس.

الدوريات:

أبو الخير، مدثر طه، (2009)، "التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة: دراسة ميدانية" المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ج1، ع2، ص ص191-257.

أحمد، عماد محمد رياض، (2020)، " العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوي الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي"، متاح على الموقع التالي: https://atasu.journals.ekb.eg/article_126654_aee0c6a92c01c .428dbdc51ab03b7f53c.pdf

الجرف، ياسر أحمد السيد محمد، (2017)، " أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية: دراسة نظرية وميدانية" مجلة المحاسبة والمراجعة، ع1، ص ص341-390.

خالد، لحمر، (2020)، "دور حوكمة الشركات في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية إتجاه المساهمين"، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، ع2، ج7، ص ص584-602.

خليل، على محمود مصطفي، إبراهيم، مني مغربي محمد، (2014)، " تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقًا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) في ضوء قواعد حوكمة الشركات" متاح على الموقع التالي: https://bu.edu.eg/staff/alikhalil4-publications/23183.

درويش، عبد الناصر محمد سيد، 2007، "تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في اعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ج21، ع2.

الشنطي، أيمن محمد، (2019)، " أثر الحوكمة في رفع كفاءة الإفصاح الاختياري لدي الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين الأردنية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، ع36، ص ص73-116.

الصايغ، عماد سعد محمد, 2011، "محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية: دراسة ميدانية"، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر.

الصياد، على محمد على، (2013)، "أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع4، ص ص281-328.

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد، (2008)، " العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ع1، ج23، ص ص427-498.

عيسى، عارف محمود كامل، (2017)، "قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية على تكلفة رأس المال المملوك: دراسة عملية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع4، ص ص859-920.

المراجع الأجنبية:

Periodicals:

Ajina, A., Laouiti, M. and Msolli, B. (2016), "Guiding through the Fog: Does annual report readability reveal earnings management?", *Research in International Business and Finance*, Vol. 38, pp.509-516.

Alfraih, M. M. and A. M. Almutawa. (2017), "Voluntary disclosure and corporate governance: empirical evidence from Kuwait." International Journal of Law and Management.

Al-Janadi, Y., et al. (2013), "Corporate Governance Mechanisms and Voluntary Disclosure in Saudi Arabia." Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 4, pp. 25-35.

Al-Moataz, E. and K. Hussainey. (2013), "Determinants of corporate governance disclosure in Saudi corporations." Journal of King Abdulaziz University: Economics & Administration Vol. 27 No.2, pp.22.28.

Amen, A., M., and Alm El-Din, M., M. (2020), "Financial and Accounting Reporting During a Pandemic: The Case of COVID-19", Fourth International Conference, Alexandria University.

Barako, D.G., Hancock, P. and Izan, H.Y. (2006), "Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies", *Corporate Governance: an international review*, Vol. 14 No. 2, pp.107-125.

Belo, F., Li, J., Lin, X. and Zhao, X. (2016), "Complexity and Information Content of Financial Disclosures: Evidence from Evolution of Uncertainty Following 10-K Filings".

Bonsall IV, S.B., Leone, A.J., Miller, B.P. and Rennekamp, K. (2017), "A plain English measure of financial reporting readability", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 63 No. 2-3, pp.329-357.

Boubaker, S., Gounopoulos, D. and Rjiba, H. (2019), "Annual report readability and stock liquidity", *Financial Markets, Institutions & Instruments*, Vol. 28 No. 2, pp.159-186.

Boubakri, N. and Mishra, D.R. (2017), October. "Information overload and cost of equity capital", In *Asian Finance Association (AsianFA) 2018 Conference*.

Bradbury, M.E., Hsiao, P.C.K. and Scott, T. (2018), "The Communication of Accounting Information in Summary Annual Reports".

Brown, N.C., Cohen, S. and Huffman, A.A. (2018), "Accounting reporting complexity and non-GAAP earnings disclosure", In *29th Annual Conference on Financial Economics & Accounting*.

Cannon, N.H., Christensen, B.E., Omer, T.C. and Wood, D.A. (2014), "Complex Fair Value Measurements and Material Weaknesses: It's Not All Bad News", *Available at: SSRN 2538762*.

Cardinaels, E., Hollander, S. and White, B.J. (2017), "Automatic summarization of corporate disclosures".

Chang, H.S., Donohoe, M. and Sougiannis, T. (2016), "Do analysts understand the economic and reporting complexities of derivatives?", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 61 No. 2-3, pp.584-604.

Chapman, K.L., Reiter, N., White, H.D. and Williams, C.D. (2019), "Information overload and disclosure smoothing", *Review of Accounting Studies*, Vol. 24 No. 4, pp.1486-1522.

Chen, S., Chen, X.I.A. and Cheng, Q. (2008), "Do family firms provide more or less voluntary disclosure?", *Journal of accounting research*, Vol. 46 No. 3, pp.499-536.

Chung, D.Y., Hrazdil, K., Novak, J. and Suwanyangyuan, N. (2019), "Does the large amount of information in corporate disclosures hinder or enhance price discovery in the capital market?", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 15 No. 1, pp.36-52.

Chychyla, R., Leone, A.J. and Minutti-Meza, M. (2019), "Complexity of financial reporting standards and accounting expertise", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 67 No. 1, pp.226-253.

Enache, L. and Hussainey, K. (2020), "The substitutive relation between voluntary disclosure and corporate governance in their effects on firm performance", *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol. 54 No. 2, pp.413-445.

Eng, L.L. and Mak, Y.T. (2003), "Corporate governance and voluntary disclosure", *Journal of accounting and public policy*, Vol. 22 No. 4, pp.325-345.

Ertugrul, M., Lei, J., Qiu, J. and Wan, C. (2017), "Annual report readability, tone ambiguity, and the cost of

borrowing", *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 52 No. 2, pp.811-836.

Fabrizio, K. and Kim, E.H. (2016), "Voluntary Disclosure and Information Intermediaries: Evidence from the Carbon Disclosure Project", In *Academy of Management Proceedings*, Vol. 2016, No. 1, p. 15005, Briarcliff Manor, NY 10510: Academy of Management.

Fang, L., Pittman, J., Zhang, Y. and Zhao, Y. (2018), "Accounting Standard Precision, Corporate Governance, and Accounting Restatements".

Filzen, J.J. and Peterson, K. (2015), "Financial statement complexity and meeting analysts' expectations", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 32 No. 4, pp.1560-1594.

Filzen, J.J. and Schutte, M.G. (2017), "Comovement, financial reporting complexity, and information markets: Evidence from the effect of changes in 10-Q lengths on internet search volumes and peer correlations", *The North American Journal of Economics and Finance*, Vol. 39, pp.19-37.

Franco, G., Hope, O.K., Vyas, D. and Zhou, Y. (2015), "Analyst report readability", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 32 No. 1, pp.76-104.

Glover, S.M., Taylor, M.H. and Wu, Y.J. (2014), "Closing the gap between auditor performance and regulators' expectations when auditing fair value measurements: Evidence from practicing audit partners", In *Deloitte Foundation/University of Kansas Auditing Symposium*. Working paper.

Grigg, L. and Griffin, A.L. (2014), "A Role for Eye-Tracking Research in Accounting and Financial Reporting?", In *Current Trends in Eye Tracking Research* (pp. 225-230). Springer, Cham.

Guay, W., Samuels, D. and Taylor, D. (2016), "Guiding through the fog: Financial statement complexity and voluntary

disclosure", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 62 No 2, pp.234-269.

Gwilliam, D., & Jackson, R. H. (2008, September), "Fair value in financial reporting: Problems and pitfalls in practice: A case study analysis of the use of fair valuation at Enron", In *Accounting Forum*, Vol. 32, No. 3, pp. 240-259.

Han, J.T., Chen, Q., Liu, J.G., Luo, X.L. and Fan, W. (2018), "The persuasion of borrowers' voluntary information in peer to peer lending: An empirical study based on elaboration likelihood model", *Computers in Human Behavior*, Vol. 78, pp.200-214.

Herdan, A., L. Neri, and A. Russo. (2015), "The effectiveness and consistency of disclosures in the notes to financial statements: An analysis of the standards setters efforts", *International Scientific Conference on Financial reporting and auditing - economic, Social and regulatory conditions*, Krakow, Poland, 10-11 December.

Hoitash, R., Hoitash, U. and Yezegel, A. (2017), "The Effect of Accounting Reporting Complexity on Financial Analysts".

Hsieh, C.C., Hui, K.W. and Zhang, Y. (2016), "Analyst report readability and stock returns", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 43 No. 1-2, pp.98-130.

Ji, Q., Ha, L. and Sypher, U. (2014), "The role of news media use and demographic characteristics in the possibility of information overload prediction", *International Journal of Communication*, Vol. 8, p.16.

Kelly, K. and Tan, H.T. (2017), "Mandatory management disclosure and mandatory independent audit of internal controls: Evidence of configural information processing by investors", *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 56, pp.1-20.

Koholga, O. and Jerry, M. (2018), "International Financial Reporting Standards Adoption and Financial Reporting Information Overload: Evidence from Nigerian Banks", *GSTF Journal on Business Review (GBR)*, *4*(4).

Lahtinen, K.D. and Shipe, S. (2017), "Readability of financial advisor disclosures", *Journal of Empirical Finance*, Vol. 44, pp.36-42.

Lang, M. and Stice-Lawrence, L. (2015), "Textual analysis and international financial reporting: Large sample evidence", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 60 No. 2, pp.110-135.

Lantto, A. (2007), "Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in A Code-Law Country?", Available at: **www.ssrn.com**, pp.1-37.

Lim, E.K., Chalmers, K. and Hanlon, D. (2018), "The influence of business strategy on annual report readability", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 37, pp. 65-81.

Loughran, T. and McDonald, B. (2014), "Measuring readability in financial disclosures. *The Journal of Finance*, Vol. 69 No. 4, pp.1643-1671.

Loughran, T. and McDonald, B. (2016), "Textual analysis in accounting and finance: A survey", *Journal of Accounting Research*, Vol. 54 No. 4, pp.1187-1230.

Lozano, R., Carpenter, A. and Huisingh, D. (2015), "A review of 'theories of the firm'and their contributions to Corporate Sustainability", *Journal of Cleaner Production*, Vol. 106, pp.430-442.

Maskati, M.M.A. and Hamdan, A.M.M. (2017), "Corporate governance and voluntary disclosure: evidence from Bahrain", *International Journal of Economics and Accounting*, Vol. 8 No. 1, pp.1-28.

Mokhtar, E.S. and Mellett, H. (2013), "Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 28, No. 9, pp.838–865.

Monga, V. and Chasan, E. (2015), "The 109,894-Word Annual Report: As Regulators Require More Disclosures, 10-Ks Reach Epic Lengths; How Much Is Too Much?", *Wall Street Journal*.

Munther, A.N. (2019), "Effect of Corporate Governance Rules on Voluntary Disclosure in Jordanian Corporations Listed with the Amman Stock Exchange (ASE):(An Empirical Study)", *Studies in Business and Economics*, Vol. 14 No. 1, pp.154-168.

Nasir, N.M. and Abdullah, S.N. (2004), "Voluntary disclosure and corporate governance among financially distressed firms in Malaysia", *Financial Reporting, Regulation and Governance*, Vol. 3 No. 1, pp.1-39.

Odriozola, M.D. and Baraibar-Diez, E. (2017), "Is corporate reputation associated with quality of CSR reporting? Evidence from Spain", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 24 No. 2, pp.121-132.

Ragland, L. and Reck, J.L. (2016), "The effects of the method used to present a complex item on the face of a financial statement on nonprofessional investors' judgments", *Advances in Accounting*, Vol. 34, pp.77-89.

Saha, A., Morris, R.D. and Kang, H. (2019), "Disclosure overload? An empirical analysis of International Financial Reporting Standards disclosure requirements", *Abacus*, Vol. 55 No. 1, pp.205-236.

Saha, R. and Kabra, K.C. (2020), "Corporate Governance and Voluntary Disclosure: A Synthesis of Empirical Studies", *Business Perspectives and Research*, p.2278533719886998.

San Ong, T., Teh, B.H., Seng, K.C. and Ng, S.H. (2020), "Does Information Overload of Annual Reports Matter?", *International Journal of Financial Research*, Vol. 11 No. 2.

Sassen, R. and Azizi, L. (2018), "Voluntary disclosure of sustainability reports by Canadian universities", *Journal of Business Economics*, pp.1-41.

Strampelli, G. (2018), "The EU Issuers' Accounting Disclosure Regime and Investors' Information Needs: The Essential

Role of Narrative Reporting", *European Business Organization Law Review*, Vol. 19 No. 3, 541-579.

Wang, J. and Kang, W. (2017), "Voluntary disclosure timing and market attention around mergers and acquisitions", *Journal of Accounting and Finance*, Vol. 17 No. 5, pp.28-43.

Wang, Z., Hsieh, T.S. and Sarkis, J. (2018), "CSR Performance and the Readability of CSR Reports: Too Good to be True?", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 25 No. 1, pp.66-79.

Willis, D. W. (1998), "Financial Assets and Liabilities–Fair Value or Historical Cost", *Die Wirtschaftsprüfung*, Vol. 51 No. 19, pp. 854-860.

Wu, D. and Pupovac, S. (2019), "Information Overload in CSR Reports in China: An Exploratory Study", *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol. 13 No. 3, pp.3-28.

Yusoff, H., Jamal, A.D.A. and Darus, F. (2016), "Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: An emphasis on the CSR key dimensions", *Journal of Accounting and Auditing: Research and Practice*.

Zhang,H. (2009), "Effect of Derivative Accounting Rules on Corporate Risk- Management", Journal of Accounting and Economics, Vol. 47,pp.244-264.

Zhou, T., Lu, Y. and Wang, B. (2016), "Examining online consumers' initial trust building from an elaboration likelihood model perspective", *Information Systems Frontiers*, Vol. 18 No. 2, pp.265-275.

Others

International Accounting Standards Board (IASB), 2017, Disclosure Initiative - Principles of Disclosure, Discussion Paper DP/2017/1, London.